التحرر من الروتين المالي الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة
"دراسة مقارنة"

د. حسن حمد الشمري

رئيس فريق الدائرة القانونية للإدارة المالية

شركة البترول الوطنية الكويتية

(ISSN: 2537 - 0758)

التحرر من الروتين المالي الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة

"دراسة مقارنة"

د. حسن حمد الشمري

ملخص البحث

تبني المشرع الدستوري الكويتي مبدأ وحدة الموازنة من خلال المادة ١٤٠ من دستور ١٩٦٢ المعاصر ليتيح لأعضاء مجلس الأمة الكويتي بسط رقابتهم على النفقات الإدارية والإيرادات العامة للدولة المفاضلة بين أوجه النفقات المختلفة المعروضة عليهم لمناقشتها فتعرض عليهم تلك النفقات في شكل حساب واحدٍ بدلا من عرضها في شكل حسابات متعددة وفي أوقات مختلفة على أن تلتزم الإدارة العامة المالية ممثلة في وزارة المالية بقواعد المحاسبة الحكومية، والأحكام الواردة بالقانون المالي في الكويت وهو (المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنه ١٩٧٨ بقواعد أعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي).

وقد اثبت الواقع العملي بأن التطبيق الصارم لمبدأ وحدة الموازنة وما يتضمنه من روتين مالي حكومي لا يتناسب مع ما قد تتعرض له الدولة من أزمات اقتصادية أو تحديات مستقبلية مما اقتضى ضرورة التخلي تدريجيا عن الروتين المالي الحكومي والخروج على قواعد وحدة الموازنة بما يسمح للمرافق العامة الاقتصادية في الدولة مواجهة التحديات الاقتصادية لا سيما في حالات العجز المالي نتيجة انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمات مالية (الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، أو أزمات صحية ترتب زيادة في الإنفاق الحكومي (تداعيات كوفيد-١٩ منذ فبراير ٢٠٢٠).

حاولت الدراسة الوصول إلى نتائج تحقق حرية واسعة في النواحي الإدارية والمالية في المالية العامة الكويتية لمواجهة التحديات الاقتصادية مع التطبيق على أحد نماذج المرافق العامة الاقتصادية في مجال عمل الباحث (مؤسسة البترول الكويتية) التي واجهت التحديات الاقتصادية بالخروج عن مبدا وحدة الموازنة والتخلي عن الروتين المالي الحكومي. توصلت الدراسة إلى ضرورة وضوح حسابات الدولة ليتسنى فهمها من قبل مجلس الأمة. وأن يهتم عضو مجلس الأمة بالاعتبار السياسي لقانون الموازنة العامة. إن الخروج على مبدا وحدة الموازنة هي بحسب الأصل استثناءات على مبدأ دستوري بسبب تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التحديات الاقتصادية- مبدأ وحدة الموازنة- الروتين المالي الحكومي.

Abstract

The principle of budget unity is one of the constitutional principles related to the state's general budget, which means presenting the state's revenues and expenditures in one clear and organized document to know the state's financial position when making a comparison between total expenditures and revenues. This comparison is difficult to achieve in the case of multiple budgets in several documents. The Kuwaiti constitutional legislator adopted the principle in Article 140 of the 1962 Constitution to allow members of Parliament to extend their control over public expenditures and revenues when comparing different aspects of expenditures presented to them for discussion. This principle also means displaying public expenditures to Parliament in one account instead of multiple accounts or at different times. The Ministry of Finance shall abide by the governmental accounting rules, and the provisions contained in the Kuwaiti Financial Law (Law 31/1978 RPB & IF). The practical reality has proven that the strict application of the principle of budget unity and the government financial routine it contains is not commensurate with facing economic crises, which necessitated the necessity to gradually abandon the governmental financial routine and break the rules of budget unity in order to allow the economic public utilities in the country to face economic challenges, especially in cases of deficit Financial as a result of low oil prices, the occurrence of (2008/2009 financial crises) or health crises (Covid-19 since February 2020). The study tried to reach results that achieve wide freedom in the administrative and financial aspects of the Kuwaiti public finances to face the economic challenges with application to one of the models of the principle of budget unity in the field of researcher (K P C) that faced economic challenges by deviating from the principle of unity Budgeting and abandoning the governmental financial routine. The study concluded that the state's accounts need to be clear so that they can be understood by the National Assembly. A member of the National Assembly should pay attention to the political consideration of the general budget law. Departing from the principle of budget unity is an exception to a constitutional principle due to the state's interference in economic life.

Key words: economic challenges- The principle of budget unity- the governmental financial routine.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة

يمثل مبدأ وحدة الموازنة أحد المبادئ الدستورية التي تقررها الدساتير بشأن الموازنة العامة مما يقتضي عرض إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة واحدة في صورة واضحة ومنظمة لمعرفة المركز المالي للدولة بإجراء مقارنة لمجموع النفقات نسبة إلى مجموع الإيرادات لأنه قد يصعب تحقيق تلك المقارنة في حالة تعدد الميزانيات من خلال عدة وثائق.

ويكمن جوهر مبدأ وحدة الموازنة من الوجهة المالية في عدم تعدد الوثائق المعروضة على البرلمان عند تقديمها في وقت واحد من الحكومة، ومن الوجهة السياسية فإن تقديم مشروع الموازنة العامة في وثيقة واحدة يحمل جانب منها الإيرادات والأخر للنفقات يتيح لعضو البرلمان بسط رقابته على تقديرات الموازنة قبل إقرارها والسماح للحكومة بتنفيذها أما من الوجهة الإدارية فإن مبدأ وحدة الموازنة يرتبط دوما بفكرة الروتين الحكومي المتعلق بالحسابات العامة.

وبالإضافة إلى الاعتبارات المالية والسياسية والإدارية سالفة البيان يؤدى مبدأ وحدة الموازنة العامة إلى سهولة تحديد نسبة النفقات العامة والإيرادات العامة إلى الدخل القومي[١] وهو ما يصعب تحقيقه في حالة تعدد الموازنات.

مشكلة البحث:

جسدت الدساتير[٢] الحديثة مبدأ وحدة الموازنة بما يقتضي اشتمال قانون الموازنة السنوي كافة إيرادات الدولة ونفقاتها دون استثناء، يسهل على أعضاء المجالس النيابية قرأتها وتحليلها ومناقشتها قبل إقرارها أو تعديلها، إلا أن الواقع العملي، وما طرأ على

---

[١] يعني الدخل القومي: مجموع دخول أفراد المجتمع من أشخاص طبيعية أو اعتبارية خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، وقد يكون هذا الدخل نقديا يقاس بوحدة النقود، أو حقيقيا يعبر عنه بقيمة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل الدخل، للتفاصيل راجع:

- GUTIERREZ S., An Introduction to the National Income and Product Accounts Methodology Papers: U.S. National Income and Product Accounts …. http://www.bea.gov/scb/pdf/national

[٢] راجع المادة (٦) من القانون الفرنسي الأساسي لقوانين الميزانية

-loi organique du 1er août 2001 relative aux lois de finances.

– المادة ١٤٠ من الدستور الكويتي.

– المادة ١/١٢٤ من الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩.

ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بدأ التخلي عن مبدأ وحدة الموازنة تدريجيا، وعلى الرغم من وجود مظاهر لهذا التخلي التدريجي في الكويت من خلال ميزانيات بعض المرافق العامة التي منحها المشرع حرية واسعة في النواحي الإدارية والمالية مثل ميزانيات الجهات الملحقة، وميزانيات الجهات المستقلة، إلا أن الأزمات الاقتصادية التي تواجه الدول تقتضي التوسع في مظاهر هذا التخلي عن الروتين الحكومي في المحاسبة العامة فضلا عن الخروج عن مبدا وحدة الموازنة، مما يثير التساؤل عن مفهوم وواقع هذا النهج لمواجهة أية تحديات اقتصادي؟

أهمية البحث:

واجهت دولة الكويت بعض التحديات الاقتصادية التي بدت ملامحه منذ أزمة المناخ في ثمانينات القرن الماضي مرورا بالأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فضلا عن التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الحد من انتشار كوفيد- ١٩ منذ مارس ٢٠١٩، ومن ثم تبرز أهمية دراسة التحرر من الروتين المالي الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة لمواجهة التحديات الاقتصادية في دولة الكويت في الوصول إلى نتائج ملموسة تساعد الإدارة المالية العامة في مواجهة تلك التحديات.

منهجية البحث:

تقوم الدراسة على مناهج البحث الوصفي من خلال عرض النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالموضوع في القانونين الكويتي والمقارن ومناقشة هذه النصوص وتحليلها للوقوف على مدى فعالية التحرر من الروتين الحكومة لمواجهة أية تحديات اقتصادية ومدى انسجامها مع الواقع العمل لتلك التحديات

كما تعتمد الدراسة على **المنهج التحليلي** من خلال تحليل آراء فقه القانون العام والباحثين المتخصصين في مالية الدولة بالإضافة إلى تحليل بعض التطبيقات العملية ذات الصلة بالموضوع، وذلك للترجيح بين الآراء التي أوردها الفقه في المسائل المتفق والمختلف عليها المتصلة بالتحرر من الروتين الحكومة ومبدأ وحدة الموازنة، وإبداء وجهة نظر الباحث.

خطة البحث:

تقتضي دراسة التحرر من الروتين المالي الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة لمواجهة التحديات الاقتصادية في دولة الكويت التطرق للمفهوم العام للروتين الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة، ومن ثم تطبيق الخروج على هذا النهج من أجل مواجهة التحديات

(ISSN: 2537 - 0758)

الاقتصادية من خلال مرفق عام اقتصادي هو مؤسسة البترول الكويتية، في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الروتين الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة

المبحث الثاني: واقع الخروج عن الروتين الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة لمواجهة التحديات الاقتصادية

المبحث الأول
الروتين الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة

أولا: ضبط المصطلحات:

يقتضي الأمر توضيح مفهوم بعض المصطلحات ذات العلاقة مثل: الروتين الحكومي، والموازنة، ومبدأ وحدة الموازنة:

١- الروتين الحكومي- Red Tape:

يمكن تعريف الروتين الحكومي على انه مجموعة من الإجراءات الإدارية غير المرنة التي يسبغ عليها صفة الرسمية لتنفيذها من قبل موظف عام[٣]، بحيث "يرتبط الروتين الحكومية بسلوكيات العمل في الإدارات الحكومية"[٤].

وينعكس الروتين الحكومي ليس فقط على الإدارة المالية، بل في مجموعة الوظائف الحكومية التي تحاصر بنظم سيئة في مجال الموارد البشرية والمشتريات وإعداد الميزانيات وغلى غير ذلك من مجالات العمل في المنظمات الحكومية[٥].

٢- الموازنة العامة- Le Budget de L'é/ Budget:

مصطلح الموازنة أو Budget كما في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصطلح Le Budget de L'état كما في فرنسا[٦]، ومصطلح (الموازنة

---

[٣] راجع:

-Barry Bozeman, A Theory of Government "Red Tape", Journal of Public Administration Research and Theory, Volume 3, Issue 3, July 1993, Pages 274.

[٤] راجع:

- Patrick G, Red Tape and Public Service Motivation, Review of Public Personnel Administration (Rev Pub Person Admin), June 2005, p 161.

[٥] راجع:

- Willy, Grog, Works That Government a Creating: Results to Tape Red From, Retrieved. Review Performance National the of Report: less Costs.2017, p 98.

العامة) كما في مصر، ومصطلح (الميزانية العامة) كما في الكويت، فجميعها مصطلحات تعبر عن الوثيقة التي تدرج فيها الإيرادات العامة والنفقات العامة.

فهي بيان مالي تقديري، أو عمل إداري تنفيذي، تصدر بقانون شكلي، وبالنظر إلى مفهوم الموازنة العامة من الناحية السياسية فهي وسيلة السلطة التشريعية، وهي البرلمانات التي تُمثل الشعب مصدر السلطات[٧] في ممارسة دورها الرقابي المهم على السلطة التنفيذية، من خلال الأدوات الرقابية التي قررها الدستور، أما من الناحية المالية فهي وثيقة محاسبية، أو بيان تقديري، من إعداد وتحضير السلطة التنفيذية يتضمن جداول بأبواب إيرادات الدولة ونفقاتها خلال مدة زمنية محددة هي في الغالب سنة، لكونها بيان تقديري فمن الممكن تجاوزها بالزيادة أو النقصان.

لكن في هذه الحالة لابد وأن تعطي الحكومة أحد مبررين لتجاوز تقديراتها، أولهما: أن يكون هناك خطأ في التوقع، والثاني: أن يكون هناك حدث عارض أو قوة قاهرة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث الكبيرة العارضة[٨].

على هذا النحو تعد الموازنة العامة للدولة أداة هامة من أدوات السياسة المالية قصيرة الأجل، باعتبارها برنامج مالي يزمع تطبيقه في سنة مالية مقبلة وبين الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كخطة عامة تضعها الدولة لمدة طويلة لتحقيق أهداف معينة.

من منظور القانون العام هي عمل إداري تنفيذي تفصح به الجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة مستمدة من القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني يكون ممكناً وجائزاً [٩].

---

[6] KOTT(SEBASTIEN), Histoire économique et financière de la France : Le contrôle des dépenses engagées. E1evolution d'une fonction. Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2004, p 22.

[٧] المادة (٥) من الدستور المصري ٢٠١٤، تقابلها المواد:(٣) من دستور ١٩٧١ (الملغي) و(٥) من دستور ديسمبر ٢٠١٢ (الملغي) والمادة (٦) من الدستور الكويتي ١٩٦٢ بنصها على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات...".

[٨] د. سامي السيد، الموازنة العامة المصرية بين الحسم والتأخير في الإقرار، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ١٢ يوليو ٢٠١٥، ص ١٤.

[٩] محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧ إداري، جلسة ١٦ مارس ٢٠١٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

٣- مبدأ وحدة الموازنة- le principe d'unité

نظرا لأهمية الموازنة في حياة الدول يحرص المشرع الدستوري على وضع مبادئ عامة تخاطب السلطتين التشريعية والتنفيذية بشان إعداد وتحضير الموازنة [١٠]، ثم يوكل للمشرع العادي أمر تنظيمها بقواعد تتعلق بموازنات مختلف وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وبحساباتها الختامية.

و**لما** كانت المبادئ الدستورية الحاكمة لموازنة الدولة تتعلق بعدد من المبادئ مثل:

- **مبدأ بسنوية الموازنة:** تعود الفكرة الأصلية لهذا المبدأ إلى نشوء الموازنة وتطورها تاريخياً، فالموازنة توضع فى الأصل لمدة زمنية محدده مستقبلياً، فيأتى مبدأ السنوية ليتمم ذلك ويحدد **هذه المدة عن سنة واحدة**، ومن ثم فإن هذه المدة هي قاعدة دستورية تلتزم بها السلطتين التشريعية والتنفيذية بالنسبة لشؤون الموازنة[١١].
- **مبدأ شمول الموازنة وعدم تخصيصها:** يعني شمول الموازنة حسم إجمالي الإيرادات والنفقات، وقد اعترف المجلس الدستوري الفرنسي بهذا المبدأ واقر بأنه يضمن وظيفة فنية تتمثل في وضوح الحسابات الحكومية، ووظيفة سياسية تتمثل في إتاحة الرقابة البرلمانية الفعلية على الموازنة)[١٢]. ويقتضي هذا المبدأ عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص، في حين تعني قاعدة تخصيص النفقات، أن على البرلمان عند الإجازة والاعتماد للنفقات العامة لا يكون ذلك بصورة إجمالية وإنما يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق العام.
- **مبدأ وحدة الموازنة:** يعنى مبدأ وحدة الموازنة أن تعرض موازنة الدولة على البرلمان في وثيقة واحدة مما يسهل على البرلمان قرأتها وتحليلها ومناقشتها قبل إقرارها أو تعديلها، وهو ما يتجلى في وجهة نظر المشرع الدستوري الذي فضل أن تتضمن الموازنة العامة كافة الإيرادات والنفقات دون استثناء، الأمر الذي يتطلب أن يكون

---

[١٠] د. محمد عبد المحسن المقاطع، الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية: دراسة للنظام في إطاره النظري وتطوره التاريخي وتطبيقاته العملية والتعقيب على ممارسات السلطتين والتعليق على أحكام القضاء الدستوري، مطبوعات جامعة الكويت، ٢٠٠٦، ص ٤٤٩.

[١١] د. سامي السيد، مرجع سابق، ص ٣٣.

[12] CC, Décision n° 82-154 DC du 29 décembre 1982
- Avril, Pierre, et Gicquel, Jean, Pouvoirs, revue française d'études constitutionnelles et politiques, 2014, p. 139.

تتبع الموازنة من قبل البرلمانيون في وثيقة واحدة هي مشروع قانون الموازنة الذي تقدمه الحكومة، وبالتالي يمكن السيطرة الفعلية من قبلهم على الشؤون المالية للدولة (les finances de l'État)[١٣].

ثالثا: الروتين الحكومي في المحاسبة العامة

لما كانت الموازنة العامة تتضمن العديد من الأبواب والبنود والأقسام في صورة جداول وأرقام بالإيرادات والنفقات العامة والمرتبطة بسنة مالية فإن التعامل مع تلك الأرقام سواء عند التنبؤ بها في مشروع قانون الموازنة الذي تعده وتحضره الحكومة، أو عند مقارنة تلك التنبؤات بالأرقام الواقعية عند عرض الحكومة للحساب الختامي على البرلمان، فإنه في الحالتين يقتضي الأمر استخدام نظام محاسبي خاص من شأنه توفير البيانات والمعلومات والتقارير للإدارة المالية خلال سنة مالية وهذا النظام يطلق عليه بالمحاسبة الحكومية أو المحاسبة العامة المالية.

ونظام المحاسبة الحكومية أو العامة بالمفهوم الواسع يشمل كافة صور الحسابات المتعلقة بالشأن الحكومي بدء من إعداد الموازنة العامة ووضع تصور بالأرقام التقديرية للإيرادات والنفقات العامة في كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة[١٤].

إن نظام الحسابات أو المحاسبة العامة يجب أن يتفق مع أساليب التبويب المتبعة في الميزانيات العامة بما يحقق هدف تيسير إعداد الموازنة العامة في ظل "ضوابط وقيود مالية لازمة تتصف في بعض الأحيان بأنها غير مرنة"[١٥]، مما يعكس عليها طابع

---

(13) Mme Claire Bazy-Malaurie, « La jurisprudence du Conseil constitutionnel en matière budgétaire et financière » Intervention à l'occasion d'un déplacement au Conseil constitutionnel du Maroc, lé 18 octobre 2010… http://www.conseil-constitutionnel.fr/

ومما ورد فيه:

(Le deuxième exemple de la capacité d'adaptation du Conseil, toujours accompagnée d'une vigilance certaine sur la portée des principes de base, concerne le principe d'unité et la règle de non affectation des recettes)

[١٤] المستشار/ محمد موافى حسين فريد، تطور الإدارة المالية الحكومية لدولة الكويت، دراسة وثائقية، مطبوعات وزارة المالية الكويتية، سنة ١٩٨١، ص ٣٣.

[١٥] **راجع:**

- DENNIS. K "Bases of government accounting", world bank, Retrieved /2021. P7.

(ISSN: 2537 - 0758)

الروتين الحكومي المتبع في بعض الإجراءات الإدارية، حتى في ظل الانتقال من النظام المحاسبي اليدوي التقليدي إلى النظام الآلي[١٦].

رابعا: مبدأ وحدة الموازنة وضمان وضوح مالية الدولة

نناقش في هذه النقطة الأساس الدستوري لمبدأ وحدة الموازنة، ثم نتطرق لضرورة استفادة أعضاء البرلمان من الاعتبار المالي لمبدأ الوحدة المتمثل في وضوح حسابات الدولة والاعتبار السياسي المتمثل في الرقابة الفعالة، وذلك على النحو التالي:

١- الأساس الدستوري لمبدأ وحدة الموازنة

يتفق فقه[١٧] الاقتصاد والمالية العامة على أن مشروع الموازنة هو عمل حكومي خالص وأن دور البرلمان فيه إما أحد مظاهر التعاون بين الحكومة والبرلمان عندما تقديم اقتراحات نيابية في المجال المالي أو أحد عناصر التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما يتجسد من رقابة البرلمان على مشروع الموازنة قبل الإجازة والإقرار البرلماني.

من أجل ذلك تنبه المشرع الدستوري الكويتي إلى التأكيد على مبدأ وحدة الموازنة عندما أسند مسالة إعداد وتحضير الموازنة العامة الكويتية إلى الحكومة بما تملكه من

---

[١٦] أصدرت وزارة المالية الكويتية التعميم رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٨ يونيو ١٩٨٠ لتطبيق المحاسبة الحكومية باستخدام الحواسيب بدلا من النظام اليدوي ليتم تفعيله في كافة الوزارات والإدارات الحكومية مستوى العمليات اليومية على أن يسير العمل في الحسابات الحكومية خلال السنة المالية ٨٠/ ١٩٨١ في خط متواز مع النظام المحاسبي اليدوي، وتجرى مراجعة ومطابقة النتائج باعتبار النظام اليدوي هو الأساس لعمليات السنة المالية ٨٠/ ١٩٨١، **للتفاصيل راجع:**

- محمد موافى حسين فريد مرجع سابق، ص ١٩..

[١٧] **راجع:**

- إبراهيم محمد الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تحليلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، ٢٠١٢ م، ص ٢١٢.
- يوسف حسن جواد، اثر هيكل الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الكويتي مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد ٧٩، السنة ٢٠، ٢٠٠٩، ص١٠٧.
- السيد أحمد عبد الخالق، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، ١٩٩٨، ص ١٢٢.

جهاز تنفيذي ذو خبرات ومؤهلات محاسبية وقانونية واقتصادية صاحب قدرة على التنبؤ بتقديرات الموازنة، فنص في صدر المادة (١٤٠) من الدستور على أن "تعد الدولة مشروع الموازنة السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها....".

وعلى الرغم من أن مبدأ وحدة الموازنة ورد النص عليه بالدستور الكويتي عندما أكد المشرع بالمادة ١٤٠ على ضرورة عرض مشروع الموازنة على مجلس الأمة في وثيقة واحدة بعد إعداده وتحضيره من قبل الحكومة، إلا أن هذا المبدأ يعد في بعض النظم المقارنة ذا قيمة دستورية وإن لم يرد النص عليه في صلب الوثيقة الدستورية، فالمشرع الفرنسي على سبيل المثال أحال فكرة وحدة الموازنة الفرنسية للمادة ٦ من القانون الأساسي لقوانين الموازنة وفق تعديلات عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٩. استجابة لنص المادة 47 من الدستور الفرنسي التي نصت في بدايتها على أن: "يصوت البرلمان على مشاريع قوانين الموازنة وفق الشروط المنصوص عليها في قانون أساسي..."[١٨].

وفي المجمل اعتبر المجلس الدستوري الفرنسي أن مبدا وحدة الموازنة فضلا عن المبادئ الأخرى كالتوازن والعدالة والمصداقية وإن لم يرد عليها نص في الدستور إلا أنها ذات قيمة دستورية مما يستجوب على الحكومة الالتزام بها عند إعداد وتحضير مشروع الموازنة الفرنسية [١٩].

٢- استفادة البرلمان من وضوح حسابات الدولة من أجل رقابة فعالة

من اجل تحقيق الاعتبار السياسي لوحدة الموازنة يجب أن يكون مشروع الموازنة المقدم من الحكومة من الوضوح الكافي بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة ولجانه المالية

---

[١٨] **ويأتي النص الفرنسي للمادة ٤٧ من الدستور الفرنسي على أن:**
(Parlement vote les projets de loi de finances dans les conditions prévues par une loi organique. Si l'Assemblée nationale ne s'est pas prononcée en première lecture dans le délai de quarante jours après le dépôt d'un projet, le Gouvernement saisit le Sénat qui doit statuer dans un délai de quinze jours. Il est ensuite procédé dans les conditions prévues à l'article 45. Si le Parlement ne s'est pas prononcé dans un délai de soixante-dix jours, les dispositions du projet peuvent être mises en vigueur par ordonnance. Si la loi de finances fixant les ressources et les charges d'un exercice n'a pas été déposée en temps utile pour être promulguée avant le début de cet exercice, le Gouvernement demande d'urgence au Parlement l'autorisation de percevoir les impôts et ouvre par décret les crédits se rapportant aux services votés. Les délais prévus au présent article sont suspendus lorsque le Parlement n'est pas en session.

[19] C.C Décision n° 86-225 DC du 23 janvier 1987, journal officiel du 25 janvier 1987, p. 925.

(ISSN: 2537 - 0758)

سواء "لجنة الميزانيات والحسابات الختامية" أو لجنة الشئون الاقتصادية والمالية، بل وبعض اللجان غير المالية في مجلس الأمة مثل لجنة الشئون الدستورية والتشريعية.

إن وضوح وثيقة الموازنة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة من خلال مبدا الوحدة يمكنهم من السيطرة الفعلية على مالية الدولة والعمل على التعاون مع الحكومة لمواجهة أية تحديات اقتصادية، تحقيقا للاعتبار السياسي والمالي من مبدأ الوحدة، فهل لدى أعضاء مجلس الأمة الكويتي ولجانه المالية القدرة على التكيف للعمل على تطويع مبدا وحدة الموازنة لمواجهة أية تحديات اقتصادية؟

في واقع الأمر أن الممارسات العملية الناجمة عن مناقشات مجلس الأمة الكويتي لمشروعات قوانين الموازنة خلال السنوات المالية التي تواجه الدولة تحديات اقتصادية تظهر تركيز أعضاء المجلس على شق دون الأخر ذلك أن اهتمام الأعضاء بالشق الرقابي يطغى على ضرورة الاستفادة من الاعتبار المالي لمبدأ الوحدة والمتمثل في ضرورة وضوح حسابات الدولة.

ويذهب راي[٢٠]. إلى أن تكييف البرلمانيون مع مبدا وحدة الموازنة يتطلب المزيد من اليقظة بشأن الاستفادة من مدى وضوح الحسابات الحكومية تحقيقا لمبدأ الوحدة ومبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة حتى لا تخلو جلسات مناقشة الموازنة العامة بالبرلمان مجرد تصديق وإقرار دون فهم مضمون التقديرات.

المبحث الثاني
واقع الخروج عن الروتين الحكومي ومبدأ وحدة الموازنة لمواجهة التحديات الاقتصادية

خلصنا، فيما تقدم، إلى صعوبة تكييف أعضاء مجلس الأمة مع الاعتبارات التي يقوم عليها مبدا الوحدة لا سيما في خصوص الاعتبار المالي القائم على ضرورة فهم الحسابات الحكومية بما يترتب عليه من فهم للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي

(20) Mme Claire Bazy-Malaurie, «La jurisprudence du Conseil constitutionnel en matière budgétaire et financière» Intervention à l'occasion d'un déplacement au Conseil constitutionnel du Maroc,
Le 18 octobre 2010… http://www.conseil-constitutionnel.fr/
(Le deuxième exemple de la capacité d'adaptation du Conseil, toujours accompagnée d'une vigilance certaine sur la portée des principes de base, concerne le principe d'unité et la règle de non-affectation des recettes).

ترغب الحكومة في تحقيقها خلال سنة مالية قادمة عندما تتقدم بمشروع الموازنة عند عرضه على مجلس الأمة.

ومن المتصور اهتمام مجلس الأمة بالاعتبار السياسي لمبدأ الوحدة أي في بسط أدوات الرقابة البرلمانية على مشروع الموازنة بطرح الأسئلة الشفوية عند مناقشة المشروع وقبل الإقرار والاعتماد أو خلال السنة المالية عن طريق تفعيل كافة الأدوات الدستورية المتاحة من أسئلة واستجوابات ولجان تحقيق وطرح موضوعات عامة للمناقشة.

ويستند هذا التصور إلى أن عضو مجلس الأمة قد يرهق في فحص ودراسة الحسابات الحكومية التي تتسم غاليا، كما سبق القول، بالروتين الحكومي من خلال إجراءات إدارية متشابكة، إلا انه في حال اصطدام مالية الدولة بتحديات اقتصادية كالأزمات المالية أو انخفاض أسعار النفط أو الإنفاق الصحي للحد من انتشار الأوبئة والأمراض، ففي تلك الأحول ينبغي الاستفادة من المرونة في الالتزام بمبدأ وحدة الموازنة، ونعني بذلك الاستثناءات الواردة على المبدأ بما يتيح الخروج عن الروتين الحكومي لمواجهة التحديات الاقتصادية.

ويتمثل الخروج على مبدا الوحدة الذي يتيح بالضرورة التخلي عن الروتين الحكومي المتبع في الحسابات الحكومية في اتباع نهج المؤسسات العامة المستقلة كمؤسسة البترول الكويتي من اجل إعداد ميزانية على النمط التجاري المتبع في الشركات التجارية بما يضمن تحقيق الربح ومواجهة التحديات الاقتصادية وهو ما نتطرق له في نقطتين على النحو التالي:

أولا: الخروج على مبدا وحدة الموازنة (الاستثناءات)

درج فقه[٢١] الاقتصاد والمالية العامة على الإشارة للارتباط بين الخروج على مبدا وحدة الموازنة، وتدخل الدول في النشاط الاقتصادي وما ترتب عليه من ظهور مرافق عامة ذات طبيعة اقتصادية تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً، وتتمتع بالاستقلال المالي يطلق عليها ميزانيات الجهات المستقلة، وأخرى تتمتع بقدر من حرية التصرف الإداري، إلا أنها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة هي ميزانيات الجهات الملحقة التي تُنظم لها ميزانية خاصة بها تلحق بالموازنة العامة للدولة،

[٢١] إبراهيم محمد الحمود، المالية العامة للدولة: مرجع سابق، ص ٣٠١، السيد أحمد عبد الخالق، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مرجع سابق. ص ٢٩٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

والواقع أن هذا الارتباط سديد ذلك أن الخروج عن التطبيق الصارم للروتين الحكومي المحاسبي يقتضي أن تتدخل الدولة في وضع استثناءاته والخروج عليه من أجل إيجاد مرونة في التصرفات المالية تسمح بممارسة النشاط التجاري أو الصناعي على النمط التجاري بما يضمن تحقيق الربح.

وعلى الرغم من أن تخل الدولة ظهر من خلال إصدار قوانين بإنشاء مرافق عامة ذات طبيعة اقتصادية تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً، كخروج على مبدا وحدة الموازنة ولتسهيل قيام تلك المرافق بوظائفها المختلفة مثل مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية، إلا أن ازدياد الإيرادات العامة النفطية في بداية سبعينات القرن الماضي كان له بالغ الأثر على تهيئة الأجواء للتحرر من الروتين المحاسبي الحكومي في تلك المرافق[٢٢].

وعلى هذا النحو، إزال المشرع الكويتي العوائق الحكومية بالتحرر من الروتين الجزمي للحسابات العامة، والخروج على مبدا وحدة الموازنة حتى يتسنى تحقيق قاعدة أكبر قدر من المنافع من خلال توجيه النفقات العامة.

ولا يوصم هذا التخلي والخروج من قبل المشرع العادي بشائبة عدم الدستورية لان المشرع الدستوري الكويتي سمح للمشرع العادي بإنشاء تلك المرافق مع الوضع في الاعتبار انه قيد إنشائها لذات الإجراءات التي تخضع لها الموازنة العامة[٢٣].

ونرى بان التحرر من الروتين الحكومي والخروج على مبدأ وحدة الموازنة من خلال تلك المرافق والمشروعات العامة يجعلها تدير شؤونها في الأزمات الاقتصادية بما يسمح لها بالحد من تداعيات الأزمة شأنها في ذلك شأن الشركات التجارية التي تسعى دائما إلى الحد من الخسائر المالية أثناء الأزمات المالية أو الاقتصادية.

---

[٢٢] من مظاهر ذلك انفصال وزارة النفط عن وزارة المالية وتنقل إلى وزارة النفط اختصاصات وزارة المالية والنفط السابقة في شئون النفط والغاز، وتم حصر الشركات التي للحكومة أنصبة فيها والتي تعتمد أساسا في عملها على النفط والغاز سواء باستخراجه، أو توزيعه، أو تسويقه، أو تصنيعه، أو نقله، وللمشروعات النفطية التي استثمرت الدولة فيها بعض احتياطاتها، ونُقلت مهمة إدارة أنصبة الحكومة في هذه الشركات والأشراف على هذه المشروعات إلى وزارة النفط...

راجع المرسوم الصادر في ١٩٧٥ القاضي بفصل وزارة النفط عن وزارة المالية وألحقت بوزارة النفط عدد من الإدارات.

[٢٣] تنص المادة ١٤٨ من الدستور الكويتي على أن "يبين القانون الميزانيات العامة المستقلة والملحقة، وتسري في شأنها الأحكام الخاصة بميزانية الدولة".

ثانيا: واقع الخروج على مبدا وحدة الموازنة (مؤسسة البترول الكويتية)

من مظاهر الخروج على مبدا وحدة الموازنة والتحرر من الروتين الحكومي قيام المرفق العام هذا بنشاط يماثل لذلك الذي يباشره الأفراد والشركات التجارية الخاصة، بل أن العقود التي تبرمها تلك المرافق تميل نحو تغليب قواعد القانون الخاص[٢٤].

ومن أمثلتها في الكويت مؤسسة البترول الكويتية وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي لها شخصيه اعتباريه مستقلة يشرف عليها وزير النفط، من أغراضها القيام بكافة الأعمال المتعلقة بصناعات البترول، والمواد الهيدروكربونية بصفة عامة في كافة مراحلها، وبالصناعات المتفرعة من هذه الصناعات، أو المرتبطة، أو المتعلقة، أو المكملة لها في الكويت والخارج[٢٥].

وتعد إيرادات المبيعات من النفط الخام والغاز الطبيعي لمؤسسة البترول الكويتية أهم مصدر لدخل للحساب العام أحد عناصر الحسابات الحكومية الثلاثة[٢٦] المكون للميزانية العامة الكويتية ورافد هام لتمويل ويتم تمويل الأبواب الخمسة للإيرادات في الموازنة كما يتم اقتطاع ما نسبته ١٠% من دخل هذا الحساب لحساب احتياطي الأجيال القادمة.

لقد لخص أحد مديري الأقسام الإدارية بالمؤسسة مظاهر التحرر من الروتين الحكومي كان له بالغ الأثر ليس فقط من الناحية المحاسبية، **بل وعلى تنظيم العمل مما يتيح للمدير**[٢٧]:

١. التنوع في كيفية أداء العمل،
٢. التدوير السريع بين الموظفين في حال الشعور بعدم تحمس أو استيعاب الموظف بأداء عمل معين.
٣. تطوير العمل لتسهيل أداؤه، مثال على ذلك تحويله من عمل يدوي إلى آلي واختصار الخطوات بحيث يقول بها الحاسب الآلي بدلا من الموظف.
٤. وضع خطة مكافآت خاصة للموظفين تحمسهم بأداء العمل.

---

[٢٤] إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، نشاط وأعمال السلطة الإدارية بين القانون الكويتي والمقارن، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨، ص ٩٦.

[٢٥] – المادتان (١، ٣) من المرسوم بالقانون رقم ٦ لسنه ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

[٢٦] – تتكون الحسابات الحكومية الكويتية من ثلاثة: الحساب العام، وحساب الاحتياط العام إضافة إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة.

[٢٧] مقابلة شخصية مع مدير (ن. ش) مدير إداري بمؤسسة البترول الكويتية.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥. وضع آليه أو خطة ترقيات واضحة وتعتمد على ترقية الكفاءات وأصحاب الهمم العالية بالعمل.
٦. تهيئة البيئة المناسبة بمكان العمل. (المكتب والكرسي المريح– الأجواء الصحية بالمكان من تهوية وما شابه– تجديد المكاتب من فترة إلى أخري.... الخ)

ويتيح الخروج من مبدا الوحدة للمؤسسة والشركات التابعة[٢٨] لها بالنسبة للمصروفات التشغيلية سلوك خطوات الموازنة الصفرية والتي تمثل تكاليف برنامج العمل لكل سنة على حده حيث يتم ربط كل بند في الموازنة بالهدف أو برنامج العمل.

وتتميز الموازنة الصفرية أنها تقوم بحصر النفقات المختلفة وتبويبها بصورة حيث يمكن التحكم فيها وربطها مع الإدارة العليا حيث القرارات المستمرة وبالتالي هناك إمكانية أكبر على إنجاز المهام والأنشطة بفاعلية وكفاءة أكبر[٢٩].

ويعد هذا السلوك مشابه على حد كبير لنمط الميزانيات التجارية والابتعاد عن الروتين الحكومي للحسابات العامة، وعند عرض الموازنة لاي جهة ننصح بعرض الأسس والافتراضات التي بنيت عليها الموازنة والتي تشمل معدل سعر النفط المستخدم بالإضافة الى عمل محاكاة افتراضية لأكثر من متغير والذي سوف يبين توجه وخطة الشركة في حال تغير أحد الافتراضات الأساسية.

ولتمكين المؤسسة والشركات التابعة لها من مواجهة أية تحديات اقتصادية تبني الموازنة على خطط وأهداف استراتيجية تؤدي الي[٣٠]:

---

[٢٨] **تتمثل الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية في:**

- شركة نفط الكويت
- شركة البترول الوطنية الكويتية
- شركة صناعة الكيماويات البترولية
- شركة ناقلات النفط الكويتية
- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية
- شركة البترول الكويتية العالمية
- الشركة الكويتية لنفط الخليج
- الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة... راجع:

- https://www.kpc.com.kw/.

[٢٩] السيد أحمد عبد الخالق، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مرجع سابق. ص ٣١٤.

١- زيادة صافي الربح.
٢- خلق فرص عمل للكويتيين.
٣- وضع مشاريع الصحة والأمن والسلامة من اهم الأولويات.
٤- تكثيف استخدام التكنولوجيا لرفع مستوى الكفاءة.
٥- تقنين المصروفات وبما لا يؤثر على سير وكفاءة العمليات.

ويلاحظ أن تعامل المؤسسة والشركات التابعة لها مع التحديات الاقتصادية يقتضي التحرر من المفهوم الضيق للموازنة الصفرية ويقصد به الحياد المالي أي مقارنة الإيرادات بالنفقات للوقف على العجز أو الفائض، ففي سبيل مواجهة أية أزمات مالية أو اقتصادية يكون الأساس هو خلق فائض من الإيرادات واستثمارها في أوجه أخري تحسن جودة العمل والإنتاج، **مع ضرورة:**

١. الاستغناء عن النفقات غير الضرورية والتي لا تؤثر على تعظيم الإيرادات.
٢. تمديد فترة الاستهلاكات على الأصول الثابتة.
٣. دراسة الجدوى الاقتصادية بشكل دوري على المحفظة المملوكة للشركة.
٤. تغيير خطط العمل في ظل تغير المعطيات.
٥. الاستغناء أو تخفيض الإنفاق عن المشاريع غير المجدية والتي تشكل عبء مالي على المؤسسة ولا تحقق أرباح مرجوة.

ويعد انخفاض أسعار النفط هو أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، وفي مثل تلك التحديات يساعد التحرر من الروتين الحكومي والخروج على مبدا الوحدة أن تستعرض الإدارة المالية على الأقسام المعنية بالمؤسسة أو الشركة نسبة المخاطر على الإيرادات العامة للوصول إلى خطة لمواجهة انخفاض الأسعار، **ولها في سبيل ذلك**[٣١]:

١. عرض قائمة الأرباح والخسائر بشكل مبسط.
٢. عرض أوجه إرادات الشركة أو الجهة وتفاصيلها بشكل مبسط.
٣. عرض نفقات الشركة أو الجهة بشكل مبسط مع ذكر الافتراضات المبنية عليها.

---

[٣٠] مقابلة شخصية مع مدير (س. ع) مدير قسم في الإدارة المالية لأحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية..

[٣١] مقابلة شخصية مع مدير (س. ع) مدير قسم في الإدارة المالية لأحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية..

(ISSN: 2537 - 0758)

علما بان أسعار النفط يمكن تقديرها على النحو التالي[٣٢].

1- السعر المعلن: ويمثل من الناحية النظرية السعر الذي يجب أن يدفعه أي مستثمر لأي خام في مكان البيع.

٢- سعر السوق: وهو السعر التجاري ويكون حصيلة صفقات تجرى بين أطراف.

٣- سعر التصدير: هو الذي لا يدخل فيه النقل، ويدفع وقت الاستيراد ويشمل تكاليف التأمين، ويعمل به لاحتساب عوائد الدولة من ضرائب.

4- لأسعار الأرضية: ويستهدف هذا السعر تشجيع الاستثمارات المكلفة التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

٥- سعر النفط القياسي: هو سعر النفط الذي يشكل مرجعا للأوبك.

الخاتمة

تحكم الموازنة العامة الكويتية ونظيرتها الفرنسية مجموعة من المبادئ الدستورية الحاكمة لإعداد مشروع الموازنة الذي تعده الحكومة وتقدمه للبرلمان من أجل مناقشته قبل إقراره بإجازة صرف النفقات وتحصيل الإيرادات خلال نطاق زمني هو في الغالب سنة.

هذه المبادئ الدستورية ورد النص عليها بالدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢ في المواد من ١٣٩- ١٤١ كما أحالت المادة ٤٧ من الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة الصادر في عام ١٩٥٨ والمعدل في عام ٢٠٠٨ تنظيم تلك المبادئ إلى قانون أساسي تنظيمي (بالمواد ١-٦ من القانون الأساسى لقوانين الموازنة).

- loi organique du 1er août 2001 relative aux lois de finances.

فضلا عن تلك المبادئ التي اعتبرها المجلس الدستوري الفرنسي ذات قيمة دستورية كمبدأ عدالة وتوازن ومصداقية الموازنة.

---

[٣٢] **راجع في ذلك:**

- الكويت. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عام (الكويت: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٠) ص١٢٥، وزارة التخطيط، اللمحة الإحصائية ١٩٩٣ (الكويت: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٣) العدد السادس عشر.

- OPEC Annual Statistical Bulletin 1992 (Vienna; organization of Petroleum Exporting Countries, 1993), P.48.

- الكويت. وزارة المالية والنفط، إدارة شئون النفط العامة، نفط الكويت: حقائق وأرقام (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، أغسطس ١٩٧٠) ص٢٥.

ولعل أهم تلك المبادئ الدستورية مبدأ وحدة الموازنة الذي يستند إلى اعتبارات مالية وسياسية وإدارية ومع ذلك فإن ظروف مواجهة التحديات الاقتصادية التي قد تواجه الدولة يقتضي الخروج تدريجيا من هذا المبدأ لما يتضمنه من روتين حكومي في المحاسبة الحكومية.

وركز البحث على تطبيق عملي للتحرر من الروتين الحكومي والخروج على مبدأ وحدة الموازنة يتمثل في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها التي نجحت في مواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض في أسعار النفط.

نتائج البحث

١. الاعتبار المالي لمبدأ وحدة الموازنة يكمن في ضرورة وضوح حسابات الدولة ليتسنى فهمها من قبل مجلس الأمة.
٢. يهتم عضو مجلس الأمة عند إقراره لمشروع الموازنة قبل إجازته وإقراره بالاعتبار السياسي من حيث الرقابة البرلمانية على المشروع على الرغم من أهمية الاعتبار المالي لفهم المشروع.
٣. الخروج على مبدا وحدة الموازنة هي بحسب الأصل استثناءات على المبدأ شرع في تطبيقها المشرع الكويتي عندما تدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية وأنشئت مرافق عامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا.
٤. نجحت مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها من الاستفادة من التحرر من الروتين الحكومي والخروج على مبدأ وحدة الموازنة من اجل مواجهة أية صعوبات اقتصادية تمثل تحديا لها.

توصيات الدراسة:

١. اهتمام عضو مجلس الأمة واللجان المالية بالمجلس بالاعتبار المالي لمبدأ وحدة الموازنة.
٢. ينبغي على الحكومة ومجلس الأمة من اجل تفعيل التعاون بين السلطتين في مجال الموازنة ولمواجهة أية تحديات اقتصادية الاقتضاء بفكرة التحرر من الروتين الحكومي تدريجيا والخروج على مبدا وحدة الموازنة.
٣. أن يتضمن البيان المالي التفسيري الذي يعرضه وزير المالية على مجلس الأمة قبل مناقشة مشروع الموازنة المزيد من الأهداف التي تتضمن التحرر من الروتين الحكومي وبالضرورة الخروج على مبدا وحدة الموازنة.

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، نشاط وأعمال السلطة الإدارية بين القانون الكويتى والمقارن، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨.

٢. إبراهيم محمد الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تحليلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، ٢٠١٢ م.

٣. السيد أحمد عبد الخالق، مدخل لدراسة مالية الدولة والسياسات المالية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، ١٩٩٨.

٤. سامي السيد، الموازنة العامة المصرية بين الحسم والتأخير في الإقرار، مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ١٢ يوليو ٢٠١٥، ص ١٤.

٥. محمد عبد المحسن المقاطع، الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية: دراسة للنظام في إطاره النظري وتطوره التاريخي وتطبيقاته العملية والتعقيب على ممارسات السلطتين والتعليق على أحكام القضاء الدستوري، مطبوعات جامعة الكويت، ٢٠٠٦.

٦. محمد موافى حسين فريد، تطور الإدارة المالية الحكومية لدولة الكويت، دراسة وثائقية، مطبوعات وزارة المالية الكويتية، سنة ١٩٨١.

٧. يوسف حسن جواد، أثر هيكل الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الكويتي مجله دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت: مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد ٧٩، السنة ٢٠، ٢٠٠٩.

الدساتير والقوانين والأحكام القضائية

١. الدستور الكويتي ١٩٦٢م.

٢. الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ بتعديلات عام ٢٠٠٨.

٣. الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩.

٤. القانون الفرنسي الأساسي لقوانين الموازنة: loi organique du 1er août 2001 relative aux lois de finances.

٥. المرسوم الصادر فى ١٩٧٥ القاضى بفصل وزارة النفط عن وزارة المالية..

٦. المرسوم بالقانون رقم ٦ لسنه ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

٧. محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ١٩ لسنة ٢٠١٧ إداري، جلسة ١٦ مارس ٢٠١٨.

1. CC, Décision n° 82-154 DC du 29 décembre 1982.
2. C.C Décision n° 86-225 DC du 23 janvier 1987, journal officiel du 25 janvier 1987.

المطبوعات الحكومية

١. الكويت. وزارة المالية والنفط، إدارة شئون النفط العامة، نفط الكويت: حقائق وأرقام (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، أغسطس ١٩٧٠).

٢. الكويت. وزارة التخطيط. اللمحة الإحصائية ١٩٩٣ (الكويت: الوزارة، الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٣) العدد السادس عشر.

٣. الكويت. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية في ٢٥ عام (الكويت: الوزارة، الإدارة المركزية للإحصاء، ١٩٩٠).

المراجع الأجنبية

1. Mme Claire Bazy-Malaurie, « La jurisprudence du Conseil constitutionnel en matière budgétaire et financière » Intervention à l'occasion d'un déplacement au Conseil constitutionnel du Maroc, lé 18 octobre 2010… http://www.conseil-constitutionnel.fr/
2. KOTT(SEBASTIEN), Histoire économique et financière de la France : Le contrôle des dépenses engagées. E1evolution d'une fonction. Paris: Comité pour l'histoire économique et financière de la France, 2004.
3. Avril, Pierre, et Gicquel, Jean, Pouvoirs, revue française d'études constitutionnelles et politiques, 2014.
4. Barry Bozeman, A Theory of Government "Red Tape", Journal of Public Administration Research and Theory, Volume 3, Issue 3, July 1993.
5. DENNIS. K "Bases of government accounting ", world bank, Retrieved /2021.
6. GUTIERREZ S., An Introduction to the National Income and Product Accounts Methodology Papers: U.S. National Income and Product Accounts …. http://www.bea.gov/scb/pdf/national.
7. Mme Claire Bazy-Malaurie, « La jurisprudence du Conseil constitutionnel en matière budgétaire et financière » Intervention à l'occasion d'un déplacement au Conseil

(ISSN: 2537 - 0758)

constitutionnel du Maroc, le 18 octobre 2010… http://www.conseil-constitutionnel.fr/
8. OPEC Annual Statistical Bulletin 1992 (Vienna; organization of Petroleum Exporting Countries, 1993.
9. Patrick G, Red Tape and Public Service Motivation, Review of Public Personnel Administration (Rev Pub Person Admin), June 2005,
10. -Willy, Grog, Works That Government a Creating: Results to Tape Red From, Retrieved. Review Performance National the of Report: less Costs.2017.
11. Willy, Grog, Works That Government a Creating: Results to Tape Red From, Retrieved. Review Performance National the of Report: less Costs.2017.